

دراسات المبادرة  
الأمموقراطيات العربية  
إصلاح القطاع الأمني



أيلول/ سبتمبر  
2011

## النوع الاجتماعي في قطاع الأمن: تحدي ثقافي وسياسي

نهى بكر \*

إن إصلاح قطاع الأمن يعني تغيير القطاع/النظام الأمني، والذي يشمل جميع اللاعبين، بأدوارهم، ومهامهم، وأفعالهم، والعمل سوياً لإدارة وتشغيل نظام على نحو أكثر إتساقاً مع الأعراف الديمقراطية والمبادئ القويمة للحكم الرشيد وبالتالي المساهمة في إطار عمل لنظام أمني يعمل بشكل جيد<sup>1</sup>. إن تعريفات عمل إصلاح قطاع الأمن عليها أن تكون أكثر شمولية وعليها كذلك أن تتضمن: وكالات إستخبارات، وإستخبارات عسكرية، وقوات شرطة، والجيش في دوره القومي والحرس البرتيوري (جمهوري، أو ملكي، أو رئاسي)<sup>2</sup>. من الممكن أن يواجه أي إصلاح بأي مجال على الأرض بعوامل مقاومة شديدة. سوف يركز هذا البحث بشكل خاص على التحديات السياسية والثقافية كعقبات رئيسية أمام تنوع النوع الاجتماعي (Gender Diversification) في قطاع الأمن في العالم العربي.

\*أستاذة علوم سياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

<sup>1</sup> Yezid Sayigh, "Security Sector Reform in the Arab World: Challenges of Developing an Indigenous Agenda", Arab Reform Initiative Thematic Studies, December 2007, available at <http://arab-reform.net/spip.php?article1476>.

<sup>2</sup> Bassma Kodmani and May Chartouni-Dubarry, "The Security Sector in Arab Countries: Can it be Reformed?" IDS Bulletin Volume 40, No 2, March 2009, Transforming Security and Development in an Unequal World.

ووفقاً لإدجار شاين، تُعد الثقافة نمطاً لإفتراضات أساسية تساعد المرء على مواكبة المشاكل. في الواقع، سوف تؤخذ كل هذه التعريفات في الاعتبار أثناء تناول الثقافة كأحد أهم العقبات الرئيسية أمام تنوع النوع الاجتماعي في إصلاح القطاع الأمني في العالم العربي. يحاول هذا البحث مناقشة إصلاحات قطاع الأمن في المنطقة العربية من منظور الدور الذي يمكن أن تلعبه النساء في هذا الإصلاح، كلاعب رئيسي في المجتمع يعاني من بيئة غير مستقرة ويمكنه لعب دور هام في تعزيز الأمن. سوف يلقي هذا البحث الضوء على كيف وإلى أي مدى تقف التحديات الثقافية والسياسية في طريق هكذا إصلاح.

### التحديات الأمنية التي تواجه النساء في المنطقة العربية

قبل أن نناقش دور المرأة في إصلاحات قطاع الأمن في العالم العربي، من الجدير أن نفحص أوضاع النساء في المنطقة. تختلف أوضاع النساء من دولة إلى أخرى، لكنها بشكل عام، محكومة بأحكام الشريعة، ماعدا تونس. وحالياً صدقت 17 دولة عربية من أصل 22 على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو CEDAW" (1979). ومع ذلك، لازالت تُظهر نظرة عامة على أوضاع النساء في دول مختلفة درجة كبيرة من التبعية من جانبهن. على سبيل المثال، في سوريا، لازال يحدد أكثر من 14% من العائلات الأزواج المستقبليين لبناتهم في سنواتهن المبكرة<sup>6</sup>. وعلى نفس النهج، قال 76% ممن شاركوا من العراق في استقصاء لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن البنات في عائلاتهم قد مُنعوا من الذهاب إلى المدرسة بعد 2003<sup>7</sup>. كما أن النساء أكثر إحساساً بعدم الأمان ويعانين من مخاطر أمنية خاصة بهن:

1- تُرتكب في العادة جرائم الشرف من قبل أقارب ذكور يعملون على الحفاظ على "شرف العائلة". يعد هذا الأمر أحد أشكال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي الذي يزال قائماً في صعيد مصر، والأردن، وفلسطين وقد زاد بشكل كبير في العراق منذ 2003.

2- يعتبر ختان الإناث تقليد راسخ في بعض البلدان لعربية مثل مصر، والسودان،

يشير تعريف النوع الاجتماعي إلى الأدوار والعلاقات، وصفات الشخصية، والسلوك، والتصرفات، والقيم التي ينسبها المجتمع إلى الرجال والنساء. وهكذا تشير كلمة "نوع اجتماعي" إلى الاختلافات المعلومة بين النساء والرجال، والتي تختلف عن كلمة "جنس" التي تشير إلى الاختلافات البيولوجية بين الذكور والإناث والتي لن تكون ضمن هذا البحث.

إن عملية إدماج منظور النوع الاجتماعي في الرقابة على القطاع الأمني لا يعني إشراك عدد نساء أكبر فحسب. ورغم كون تمثيل المرأة بشكل كامل ومتساو يعتبر خطوة ضرورية نحو المساواة بين النوعين، إلا أن هكذا خطوة لا تضمن أخذ منظور النوع الاجتماعي في الاعتبار. عوضاً عن ذلك، فإن عملية الإدماج لقضايا مسائل النوع الاجتماعي، والمعروفة بتعميم النوع الاجتماعي (Gender Mainstreaming) تعرف بأنها "عملية تقييم الآثار المترتبة بالنسبة للمرأة والرجل عن أي عمل، بما في ذلك القوانين، والسياسات، والبرامج، في جميع المجالات، وعلى كل المستويات. وهي إستراتيجية تجعل لمخاوف وخبرات الرجال والنساء بعداً تكاملياً لتصميم وتطبيق ورقابة وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات فيستفيد كلا النوعين بشكل متساو ويُقطع دابر اللامساواة<sup>3</sup>". في الواقع، تتعدد أدوار النوع الاجتماعي داخل وعبر الثقافات ويمكنها التغيير مع مرور الزمن<sup>4</sup>.

يفكر البعض في الثقافة في حدود اللغة، والدين، أو الطعام، ورغم كون هذه العناصر تساعد في رسم مشهد ثقافي معين، إلا أنهم لا يجمعون في طياتهم كل عناصر الثقافة. عند هذه النقطة تبدأ الحيرة: يُصعب تعريف الثقافة. ويراها البعض الأخر كطريقة نمطية للتفكير والشعور والتفاعل، بينما يراها طرف ثالث كمجموعة من نظم المعاني المشتركة أو كمجموعة من معايير الإدراك، والإعتقاد، والتقييم، والتواصل، والتصرف. في رأي تالكوت بارسونز، تعتبر الثقافة نظام نمطي نموذجي لمجموعة من الرموز التي يمكنها توجيه الفعل<sup>5</sup>.

<sup>3</sup>Eden Cole, Kerstin Eppert and Katrin Kinzelbach, *Public Oversight of the Security Sector*, UNDP, 2008.

<sup>4</sup>Bastick, Megan and Kristin Valasek, *Security Sector Reform and Gender*, DCAF, OSCE/ODIHR, UN-INSTRAW 2008.

<sup>5</sup>Talcott Parsons and Edward Shils, *Toward a general theory of action*, New York, Harper and Row, 1951.

<sup>6</sup> See Gihan Abou Zeid, *Arab youth strategizing*, UNDP, 2006.

<sup>7</sup> Ibid.

واليمين. تقدر منظمة الصحة العالمية أن ما بين 100 و140 مليون فتاة وأمرأة في العالم قد أُجريت لهن أحد أشكال الختان<sup>8</sup>.

3- يشمل العنف المنزلي أو عنف الشريك الحميم الهجمات الجسدية أو الجنسية ضد النساء في المنزل، أو داخل العائلة، أو داخل علاقة حميمة. تظهر الإحصائيات أن 61.7% من النساء المتزوجات في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد تعرضن للعنف النفسي، و23.3% للعنف الجسدي، و10.9% للعنف الجنسي مرة واحدة على الأقل من قبل أزواجهن خلال عام 2005<sup>9</sup>.

4- يتجلى عنف النوع الاجتماعي المجتمعي في التحرش الجنسي في الطرقات، ووسائل المواصلات ومؤخراً المدارس.

5- يعد أيضاً الإتجار بالبشر ظاهرة تقلق الفتيات والنساء بشكل خاص. في كل عام، يُهرب من 500,000 إلى 700,000 عبر الحدود الدولية بالعالم. وقد عرفت التقارير مصر كمنطقة مرور للإتجار بالبشر.

6- في العالم العربي، تواجه النساء غالباً خطر التحرش ويتم إستهدافهن من قبل قوات أمنية خاصة كجزء من إستراتيجية لزعة إستقرار حركات المعارضة.

7- أخيراً وليس آخراً، إن النساء هن أكبر المجموعات المستهدفة وأكثرهن عرضة لتكون ضمن صفوف الضحايا في الحروب الأهلية والصراعات العسكرية<sup>10</sup>. على سبيل المثال، في دارفور، بينما يواجه الرجال والفتية خطر الموت أو التجنيد الإجباري في حال تركهم لمخيمات اللاجئين، تواجه النساء خطر الإغتصاب والعنف الجنسي وذلك بسبب مسؤوليتهن في جمع حطب الطهي وفقاً لأدوار النوع الاجتماعي التقليدية<sup>11</sup>.

لذا، تتجاوز مسألة تضمين منظور النوع الاجتماعي في رقابة قطاع الأمن تمثيل نسائي شامل ومتساو: فهو يشمل أيضاً ضمان أخذ منظور النوع الاجتماعي في الاعتبار من أجل إيجاد حلول دائمة للتحديات الأمنية التي تواجه النساء. في الواقع، بسبب الأدوار المختلفة التي يلعبها النساء والرجال في المجتمع، والمبنية بشكل كبير على النوع الاجتماعي، فهن لديهن إحتياجات أمنية مختلفة. يمكن لهذا الأمر تقييمه بشكل أفضل من خلال دمج تنوع النوع الاجتماعي في قطاع الأمن.

### لماذا يعد تنوع النوع الاجتماعي أمراً هاماً لإصلاح القطاع الأمني

هناك إعتراف حقيقي بأنه يجب على إصلاح قطاع الأمن تلبية الحاجات المختلفة للرجال، والنساء، والفتية، والفتيات. كما أن دمج قضايا النوع الاجتماعي ضروري لفاعلية ومحاسبة قطاع الأمن والملكية المحلية وشرعية عملياته<sup>12</sup>.

وعلى المستوى المحلي، لا تكون مسألة دمج قضايا النوع الاجتماعي في عمليات إصلاح القطاع الأمني هامة للإنصياح للقوانين الدولية والإقليمية فحسب، لكن كذلك لتعزيز ملكية، وفاعلية توصيل الخدمات، والرقابة، والمحاسبة.

يمكن للنساء لعب دور فعال في القطاع الأمني من خلال جهات الإدارة الأمنية والرقابية، مثل البرلمانات و اللجان التشريعية ذات الصلة. ومع ذلك، تتمتع النساء بتمثيل ضئيل في السلطة التشريعية في العالم العربي. وينطبق الأمر أيضاً على تمثيلهن في المجتمع المدني. وبرغم ضعف لاعبي المجتمع المدني الحالي في العالم العربي، يوجد بعض الأمثلة على قصص نجاح تخص دمج

المرأة، كما هو الحال في حركة "كفاية"<sup>13</sup> في مصر، وفي الإعلام، بما في ذلك من قنوات تليفزيونية خاصة، وفي الحياة الأكاديمية خلال التدريس ووضع المناهج، وخلال الجمعيات الأهلية التي تمكن النساء وتراقب النظام الأمني.

وعلى المستوى الدولي، تعتبر مسألة دمج قضايا النوع الاجتماعي في عمليات إصلاح القطاع الأمني هامة للإنصياح للقوانين الدولية والإقليمية،

<sup>8</sup> Ibid.

<sup>9</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

<sup>10</sup> Gihan Abou Zeid, "Violence Against Women in the Arab World", presentation delivered during the week of November 9-13, 2008, available at [http://www.devtechsys.com/gender\\_integration\\_workshop/presentations/gender\\_based\\_violence.pdf](http://www.devtechsys.com/gender_integration_workshop/presentations/gender_based_violence.pdf).

<sup>11</sup> Human Rights Watch, "No Protection: Rape and Sexual Violence Following Displacement", available at <http://hrw.org/backgrounder/africa/darfur0505/3.htm>

<sup>12</sup> Megan Bastick and Kristin Valasek, *Security Sector Reform and Gender*, DCAF, OSCE/ODIHR, UN-INSTRAW, 2008.

<sup>13</sup> كفاية: حركة معارضة مصرية أول من دعت لانتهاء حكم الرئيس المصري السابق حسني مبارك.

العربي، حيث هددت الصراعات أمن النساء بشكل كبير، كما في العراق، والسودان، والصومال، واليمن.

### معوقات إدماج المرأة في قطاع الأمن في المنطقة العربية

تتنوع المعوقات التي تعيق قدرة النساء على أن يصبحن لاعبات فاعلات في قطاعات الأمن من السياسية إلى الثقافية. أولاً، لدى جميع دول المنطقة دون إستثناء ثقافة التعصب والتي تسيطر على قطاع الأمن. تعتبر هذه الثقافة الأخيرة جزءاً لا يتجزأ من مكونات النظام السلطوي. يجب بذل مجهود مضني لدمج مسألة النوع الاجتماعي في عملية الإصلاح من البداية كشرط مسبق لتحدي هذه الثقافة. ويرتبط بالتعصب، أنماط ذكورية ونسائية، يمكنها الإيقاف حانلاً أمام تعميم النوع الاجتماعي والمشاركة النسائية في قطاع الأمن، كما يمكنها الإسهام في استدامة حالة عدم الأمان. يُنظر للمرأة في العالم العربي غالباً ككائن ضعيف، يعتمد على الآخرين، وضحية بريئة. بينما يُنظر إلى الرجل ككائن قوي، ومستقل يوفر الأمن ويرتكب العنف<sup>19</sup>. وتُضخم هذه الصورة من قبل الإعلام، والتقاليد، والأعراف.

إن المعوق الثاني هو الخصوصية الذكورية للمؤسسة العسكرية. في بلدان عديدة، على سبيل المثال مصر، تفرض فيها الثقافة المؤسسية للقوات المسلحة قيم وسلوكيات "ذكورية" بعينها، والتي تؤثر بدورها على كيفية رؤية المجتمع ككل للذكورة. يهدف التدريب العسكري، أو "المعسكر التمهيدي"، المصمم بشكل خاص، إلى تحطيم النزعة الفردية وبناء سلوك عسكري رسمي ووفاء جماعي. إن عملية التنشئة الاجتماعية هذه تم تناول مسألة النوع الاجتماعي معها بمعنى أن يكون مفهوم الجندي مرتبط بكونه رجل "حقيقي".

يتعلق المعوق الثالث بالتفسير الخاطيء للدين. كما ذكر آنفاً في هذا البحث، يُحدد وضع النساء في العالم العربي وفقاً لأحكام الشريعة، ما عدا تونس. إن غالبية سكان الوطن العربي مسلمين. شاركت النساء في الحروب ودعمت وعززت النظام العسكري الإسلامي خلال حقبة النبي محمد (ص). وبرغم ذلك، يُشتق مفهوم الإسلام السائد حالياً من مصادر ثانوية ساهمت في تقليص الدور المخول للمرأة في المجتمع، والمساحة التي يمكن أن تنشط بها، خاصة قطاع الأمن.

والأدوات، والأعراف المتعلقة بالأمن، والنوع الاجتماعي. وتطالب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو CEDAW" بالمشاركة النسائية في تشكيل وتطبيق سياسات الحكومة؛ تقلد المرأة لمناصب حكومية على كل المستويات الحكومية؛ أن يتم حماية جميع حقوق المرأة قانونياً؛ أن يتم تطهير جميع المؤسسات والهيئات الحكومية من جميع مظاهر (فعل أو ممارسة) التمييز ضد النساء؛ وأن تُلغى جميع الأحكام الجنائية المحلية التي تشكل تمييزاً ضد النساء<sup>14</sup>. يهدف إعلان بكين ومنهاج العمل (1995) إلى تحقيق توازن أكبر للنوع الاجتماعي في الهيئات القضائية الدولية؛ والتدريب على قضايا النوع الاجتماعي للقضاء، ومن يعملون بالنيابة العامة، ومسؤولين آخرين؛ وتقليل النفقات العسكرية المتزايدة ورقابة ووفرة الأسلحة؛ وأخيراً تدريب خاص بالتوعية بقضية النوع الاجتماعي لقوات حفظ السلام<sup>15</sup>. بالإضافة إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 الخاص بالنساء، والسلام، والأمن (2000) والذي يحث على المشاركة المتساوية والمشاركة الكاملة للنساء في جميع جهود حفظ السلام والأمن ودمج قضايا النوع الاجتماعي في عملية حفظ السلام، ومفاوضات السلام، وعملية إعادة الإعمار التي تأتي في أعقاب الحروب والصراعات<sup>16</sup>. ينادي إعلان ويندهوك وخطة عمل ناميبيا (2000) إلى إدماج النوع الاجتماعي والمشاركة الكاملة للنساء في جميع نواحي عمليات حفظ السلام<sup>17</sup>.

لدى المرأة أيضاً دوراً حيوياً لتلعبه في القطاع الأمني في الدول التي تعاني آثار حروب وصراعات سابقة. يشدد تقرير براهيمي حول إصلاح عملية حفظ السلام المنشور في عام 2000 أهمية تنوع النوع الاجتماعي داخل قوات حفظ السلام<sup>18</sup>. حيث أن النساء سيكون موضع ثقة أكثر من قبل النساء في المنازل أو في مخيمات اللاجئين، والذي يعد أمراً هاماً في حالات النساء اللواتي أصبن بصدمات نفسية شديدة. إن هكذا إصلاح مطلوب بشدة في العالم

<sup>14</sup> <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/>

<sup>15</sup> <http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/>

<sup>16</sup> [http://www.peacewomen.org/themes\\_theme.php?id=15&subtheme=true](http://www.peacewomen.org/themes_theme.php?id=15&subtheme=true).

<sup>17</sup> [www.un.org/womenwatch/osagi/wps/windhoek\\_declaration.pdf](http://www.un.org/womenwatch/osagi/wps/windhoek_declaration.pdf)

<sup>18</sup> Brahimi report:

[www.un.org/peace/reports/peace\\_operations/](http://www.un.org/peace/reports/peace_operations/)

<sup>19</sup> Ibid: Eden Cole, Kerstin Eppert, Katrin Kinzelbach

الأمن. ثالثاً، يجب تغيير التشريع الذي يعوق التنوع النوعي في قطاع الأمن.

لدى مؤسسات المجتمع المدني دوراً حيوياً في عملية الحشد لإدماج التنوع النوعي في قطاع الأمن. يستطيع المجتمع المدني القيام بنشاطات عديدة ومختلفة لضمان إستجابة النوع الإجتماعي له، مثل دعوة خبراء أمنيين دوليين من النساء لعقد إجتماعات ونقاشات على طاولة الحوار حول رقابة قطاع الأمن، وأيضاً، عمل تقييمات لرصد تأثير النوع الإجتماعي على سياسات الأمن المحلي المقترحة بالتعاون مع المنظمات النسائية، وأخيراً، تعيين فريق عمل من النساء ومدربات للعمل على المسائل الأمنية وتشجيع الطالبات على دخول قطاع الأمن<sup>20</sup>. لن تكون هذه الجهود ناجحة وفعالة بشكل كبير على المدى القصير نتيجة ضعف مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي وحقائق تقيدهم بقوانين تحجم نشاطاتهم. لكن، هذه الجهود ستؤتي ثمارها على المدى الطويل.

إن حث المرأة على المشاركة كلاعب مهم في قطاع الأمن يتطلب تمكينها<sup>21</sup>. تتم منهجية التمكين على مستويين: أولاً، على المستوى المنزلي داخل الأسرة/أفراد العائلة فيما يتعلق بتقسيم الموارد والعمل على أساس النوع الإجتماعي. ثانياً، على مستوى المجتمع حيث يقع التحيز الطبقي ضد النساء. وينطبق الأمر كذلك على المعتقدات الإجتماعية، والأعراف، والممارسات المناهضة لإستقلال المرأة الجنسي والتناسلي. تطلب هكذا عملية تمكين قادة سياسيين لبحث وعلاج هذه التحيزات ضد النساء والسعي إلى الإصلاح. في الواقع، تُعتبر معظم الأنظمة العربية أنظمة أتوقراطية (حكم الفرد الواحد)، ولذا فبدون وجود مسؤولين كبار يتبنون تغييرات حقيقية في السياسة، ستظل فرص النجاح ضئيلة. بمعنى آخر، نحن في حاجة إلى إرادة سياسية قوية لتحقيق الهدف.

وفي النهاية، تتطلب عملية البعد عن الخدمة الشفهية، والمضي بجدية في قضايا التنوع النوعي وإدماجها داخل قطاع الأمن إرادة سياسية مخلصه وموارد.

إن المعوق الرابع هو صورة النساء العاملات بقطاع الأمن التي يوصلها الإعلام. وتُظهر نظرة سريعة على صناعة السينما المصرية أنماط بعينها؛ فمعظم من يعمل من النساء في الشرطة يعملن في السجون وهن قساة القلوب؛ ومن يعمل منهن في المخبرات يُرسمن كأشخاص لا يمتعن بقدره غير مظهرهن الخارجي وإستعدادهن للدخول في علاقات جنسية لغايات تخدم عملهن. تقف هذه الصورة حائلاً أمام عملية تشجيع وترويج التنوع النوعي في إصلاح قطاع لأمن.

تمثل المناهج التعليمية تحدٍ آخر. وهذه هي الحالة في معظم الدول العربية، فرغم قيام بعضها بمراجعات عديدة لمناهجهم لتحريرها، إلا إن الجيل الذي يحكم قد تعلم من مناهج حثت النساء على التبعية وقدمت نمط ذكوري للسلوك كعرف مجتمعي مقبول. لقد كان هذا الجيل الذي حاول فرض قيمه وأعرافه على الجيل الجديد، ومن ثم التأثير على فرصهم في المشاركة في القطاع الأمني. كما أنه هذا الجيل أيضاً الذي يضع القوانين ويطبّقها. بالإضافة إلى ذلك، يتجاوز معدل الأمية بين النساء في معظم الدول العربية معدلها بين الرجال، مما يؤثر على مشاركتهن في القطاع الإنتاجي الإقتصادي بشكل عام وفي قطاع الأمن بشكل خاص. ولهذا، وبسبب الأسباب المعقدة والمتشابكة وراء المعوقات التي تواجهها النساء في قطاع الأمن، تحتاج الحلول أن تكون متعددة الأبعاد.

#### توصيات

يجب على عملية تعميم التنوع النوعي في قطاع الأمن أن يكون جزءاً مكماً لأي جهود إصلاحية تهدف إلى إدماج، وفعالية وأخيراً ديمقراطية القطاع. وبشكل خاص، لا بد أن تضمن توفير قطاع الأمن للأمن للرجال، والنساء، والفتيات، والفتيان على حد سواء، وتسهيل الجهود لمكافحة التمييز الداخلي وإنتهاكات حقوق الإنسان.

لتحقيق هدف تنوع النوع الإجتماعي في قطاع الأمن، من الضروري اعتماد توجه كلي وبإمكانه أن يُطبق على جميع القطاعات. تبرز هنا ثلاث نواحي هامة. أولاً، التعليم، والذي لا يجب أن يقتصر تغييره على التخلص من الأجزاء التي تحت المرأة على التبعية في المناهج، لكن يجب أن يشتمل على تدريب معلمات يكن قدرات على قيادة "التحول الثقافي". ثانياً، يجب أن يركز الإعلام على الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه المرأة في تعزيز الأمن وبشكل عام عليه رسم صورة إيجابية للنساء في قطاع

<sup>20</sup> Ibid: Eden Cole, Kerstin Eppert, Katrin Kinzelbach

نائلة كبير (2000) تعرف التمكين على انه "التوسع في قدرة الشعب على اتخاذ خيارات حياتية إستراتيجية في اطار تكون فيه هذه القدرة مسلوبة منهم قبل ذلك". ويعني هذا التعريف أن التمكين هو عملية يكون فيها التغيير من وضع الإضعاف. ويتضمن هذا التعريف فكرة أن الانسان يفعل ويختار لأن الاختيار يعني بالضرورة أن هناك بدائل أخرى متاحة.

وستتوفر هذه الأشياء الأخيرة عندما يدرك صناع القرار أهمية التنوع النوعي في تحسين حكم وإدارة القطاع وتحسين إنجازاته. يجب أن تُطور إستراتيجية لتعديل ثقافة تبعية النساء السائدة وتنميطهم التي استمرت لسنوات. وبسبب حساسية المسألة، يجب أن يُطور محتوى ما يُبعث من رسائل بحرص، أُخذين في الاعتبار الجماعات المستهدفة المختلفة ومستخدمين لغة، ورموز، وأمثلة خاصة بالنوع الاجتماعي. ولدمج التنوع النوعي في قطاع الأمن، يجب أن يُعنى القائمين بحيوية تغيير الرسائل للثقافة التي تعيق تحقيق الهدف، وكذلك آليات نشر هذه الرسائل<sup>22</sup>، واضعين في الاعتبار نسبة الأمية في العالم العربي. وأخيراً وليس آخراً، تبقى حقيقة أن المراكز البحثية وكذلك مؤسسات المجتمع المدني بدأت في تناول قضية التنوع النوعي في قطاع الأمن كخطوة أولى تجاه تناول محرمات وتابوهات عديدة متعلقة بإصلاح القطاع الأمني في العالم العربي.

---

<sup>22</sup> Ibid: Eden Cole, Kerstin Eppert, Katrin Kinzelbach.